

الخبرة الدولية في الإصلاح الاقتصادي والتمويل البديل: دراسة حالة ماليزيا

International Experience in Economic Reform and Alternative Financing: A Case Study of Malaysia

غرداين عبد الواحد¹¹ جامعة وهران 2 أحمد بن أحمد-وهران (الجزائر)، gherdainea68@gmail.com

تاريخ الارسال: 2024/12/05

تاريخ القبول: 2025/01/19

تاريخ النشر: 2025/03/31

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل الخبرة الماليزية في مجال الإصلاح الاقتصادي والتمويل البديل، مع التركيز على الدروس المستفادة التي يمكن أن تفيد الدول النامية. تم استخدام المنهج الوصفي والتحليلي لاستعراض السياسات الاقتصادية التي اتبعتها ماليزيا، والتطورات التي شهدتها قطاع التمويل البديل كأداة لتحقيق التنمية المستدامة.

توصلت الدراسة إلى أن ماليزيا تمكنت من تحقيق نجاحات ملحوظة من خلال اعتماد استراتيجيات متوازنة تجمع بين الإصلاحات الهيكلية وتشجيع الابتكار في القطاع المالي، خاصة عبر تطوير نظام التمويل الإسلامي. كما أبرزت الدراسة أهمية التكيف مع الخصائص المحلية عند تطبيق تجارب مشابهة في دول أخرى.

كلمات مفتاحية: الإصلاح الاقتصادي، التمويل البديل، التنمية المستدامة، التمويل الإسلامي، التجربة الماليزية

تصنيفات JEL : O53 G21 O20 G20 Q01

Abstract :

This study aims to analyze Malaysia's experience in economic reform and alternative financing, focusing on lessons that can benefit developing countries. A descriptive and analytical approach was employed to review the economic policies adopted by Malaysia and the advancements in the alternative financing sector as a tool for achieving sustainable development.

The study found that Malaysia has achieved notable successes by adopting balanced strategies that combine structural reforms and innovation in the financial sector, particularly through the development of the Islamic finance system. The research also highlighted the importance of adapting to local specificities when applying similar experiences in other countries.

Keywords: Economic Reform, Alternative Financing, Sustainable Development, Islamic Finance, Malaysian Experience

JEL Classification Cods : O20 G20 Q01 G21 O53

المقدمة:

تعد ماليزيا واحدة من أهم الدول الإسلامية في الشرق الآسيوي، وقد استطاعت هذه الدولة في العقود الأربعة الماضية أن تحقق قفزات هائلة في التنمية البشرية والاقتصادية، وأصبحت الدولة الصناعية الأولى في العالم الإسلامي، من خلال التوسع في قطاع الصناعة وفتح مجالات واسعة للاستثمار الأجنبي وإيجاد فرص كبيرة لتحسين مستوى الدخل للأفراد، ونجحت إلى حد كبير في علاج مشاكل الفقر والأمية والبطالة وغيرها. وقد أكسب التطور الاقتصادي السريع لماليزيا ضمن مجموعة النمر الآسيوية دفعا قويا للتطور التمويلي البديل - حيث تعتبر ماليزيا من أكثر الدول الإسلامية اهتماماً بمجال الصيرفة الإسلامية، ومن أهم العوامل التي ساعدتها على تلك هي الرغبة السياسية أو الدعم الحكومي، إذ أن الحكومة الماليزية دعمت النظام المالي الإسلامي دعماً كاملاً ومن جميع نواحيه، المالية والسياسية والقانونية، وأنشأت مؤسسات حكومية تدعم هذا النظام وتدعم تطوره وانتشاره يركز هذا البحث على جوانب مهمة في هذه التجربة.

الإشكالية: و لمعالجة هذا الموضوع نعتد على الإشكالية التالية : هل استطاعت ماليزيا من خلال التمويل البديل من تحقيق التنمية المرجوة في ظل وجود بيئة مالية تقليدية

الفرضيات: لتحقيق هذه الدراسة نعتد على الفرضيات التالية:

- التمويل البديل قابل للتحقيق

- النظام المالي الاسلامي غير فعال وغير قادر على التحقيق في أرض الواقع

أهمية الدراسة:

تعتبر التجربة الماليزية في الصيرفة الإسلامية من أهم التجارب الناجحة في هذا المجال على مستوى العالم. وقد ساهمت هذه الأخيرة في ازدهار الصيرفة الإسلامية في ماليزيا، وجعلتها مركزا ماليا عالميا في هذا المجال وتعود أهمية التجربة الماليزية إلى مجموعة من العوامل، منها :

- الدعم الحكومي اللامحدود الذي حضي به التمويل البديل حيث ساهمت الحكومة الماليزية في توفير التمويل اللازم لتطوير هذا القطاع، كما أصدرت تشريعات وتنظيمات تدعم الصيرفة الإسلامية .
- البنية التحتية المتطورة حيث تمتلك ماليزيا بنية تحتية متطورة للصيرفة الإسلامية، على اعتبار أنها تضم مجموعة واسعة من المؤسسات المالية، بما في ذلك البنوك والشركات المالية، وأسواق الأوراق المالية الإسلامية .
- الاهتمام العالمي بالتمويل البديل: حظيت الصيرفة الإسلامية في ماليزيا باهتمام عالمي كبير، حيث كانت تجذب استثمارات من جميع أنحاء العالم. وقد ساهمت هذه العوامل في جعل ماليزيا رائدة في مجال الصيرفة الإسلامية، بحيث تمتلك اليوم أكبر قطاع صيرفة إسلامية في العالم، يمثل 42% من إجمالي الأصول المصرفية في

ماليزيا

تجربة ماليزيا في الإصلاح والتمويل البديل

أهداف الدراسة:

- تتمثل أهداف التجربة الماليزية في الصيرفة الإسلامية في تحقيق مجموعة من الأهداف، منها :
- تعزيز التنمية الاقتصادية: تسعى التجربة الماليزية إلى تعزيز التنمية الاقتصادية في البلاد من خلال توفير التمويل للقطاعات الاقتصادية المختلفة، بما في ذلك الزراعة والصناعة والسياحة.
- تلبية احتياجات المجتمع: تسعى التجربة الماليزية إلى تلبية احتياجات المجتمع المالي من الخدمات المصرفية، بما في ذلك الفئات المحرومة والفقراء.
- نشر الشريعة الإسلامية: تسعى التجربة الماليزية إلى نشر الشريعة الإسلامية من خلال تطبيقها في القطاع المالي.

أولاً- خبرة التكيف و الإصلاح الاقتصادي في ماليزيا

تجربة ماليزيا في التكيف والإصلاح الاقتصادي ، ولا سيما بين عامي 1986 و 1990 ، هي نموذج ناجح يستحق الدراسة والاستفادة من أساليب تكوينه وتطبيقه للاستفادة من برامج التكيف والإصلاح الاقتصادي الأخرى التي تتبعها البلدان النامية. عالجت الحكومة الماليزية الصراع العرقي الذي اندلع في عام 1969 من خلال استراتيجية واسعة تهدف إلى التكامل الوطني من خلال تعزيز النمو مع محاولة تضيق وإغلاق الفوارق العرقية والإقليمية. عرفت الاستراتيجية بمصطلح السياسة الاقتصادية الجديدة ، وهي سياسة تغطي الفترة 1971-1990 وتتكون من مزيج متوازن من سياسة التجارة الليبرالية وسعر الصرف التنافسي والانضباط المالي والسياسة النقدية المحافظة. وكانت نتائج الاستراتيجية الشاملة للتنمية الاقتصادية في ماليزيا في 70 عاما واعدة جدا ، وتجاوز الاقتصاد الماليزي مستويات النمو في جميع البلدان النامية باستثناء 4 دول جنوب شرق آسيا (كوريا الجنوبية وتايوان وهونغ كونغ وسنغافورة) ، وتحقيق متوسط معدل نمو حوالي 8 ٪ سنويا. في بداية ال 80 ، توقعت الحكومة الحصول على عائدات نفطية كبيرة ، وكان لديها أيضا رغبة في مقاومة آثار الركود العالمي ، لذلك تبنت السلطات الماليزية برنامجا طموحا لتنمية الاقتصاد الوطني. شرعت السلطات في إنشاء قاعدة ضخمة للصناعات الثقيلة مملوكة للدولة وبحلول عام 1983 زادت إجمالي تكوين رأس المال إلى 40 ٪ من الناتج القومي الإجمالي ، لكن البرنامج كان يعاني من اختلالات مالية خطيرة واعتمدت السلطات الماليزية الاقتصادية الخارجية على تمويل هذه الاختلالات من خلال الاقتراض الخارجي. في عامي 1983 و 1984 ، انخفضت هذه الاختلالات بسبب التحسينات في الظروف الاقتصادية الداخلية والخارجية ، والتي ضاعفت الموارد الداخلية والخارجية. في عامي 1985 و 1986 ، عانى الاقتصاد الماليزي من انتكاسة خطيرة بسبب تدهور الأسعار العالمية للنفط وأسعار سلع التصدير الأولية الأخرى. في مواجهة الوضع المتدهور الذي مر به الاقتصاد الماليزي في أوائل 80 ، بدأت السلطات التي تدير الاقتصاد الوطني في تنفيذ برنامج طموح للتكيف الاقتصادي والإصلاح يغطي الفترة 1986-1990. في جميع الأحوال ، يعد هذا البرنامج نموذجا يمكن للبلدان النامية الأخرى استخدامه لإصلاح مسارها الاقتصادي. يتكون البرنامج من عناصر الإصلاح التالية :

1. وتحويل بيئة الاستثمار إلى بيئة جاذبة للاستثمار المحلي والأجنبي ، سنعيد تنشيط القطاع الخاص في ماليزيا. لهذا السبب ، قادت السلطات الماليزية حملة واسعة النطاق لتخفيف نطاق القيود والتراخيص واللوائح التي تقيد حركة رأس المال الخاص داخل وخارج البلاد.

2. يهدف السعي وراء سياسات اقتصادية خارجية فعالة تستند إلى سياسة التبادل الحر إلى زيادة الثقة في قطاع الأعمال في ماليزيا. أصبح من الممكن تخفيض قيمة العملة الوطنية بشكل كبير مقارنة بسلة العملات الرئيسية التي تتعامل معها. -تبنى ماليزيا نظاما قويا لتحرير التجارة الخارجية بطريقة يمكن اعتبارها أفضل نظام للتجارة الخارجية في دول شرق وجنوب آسيا .

- خفض مستوى الحماية المفروضة على الاقتصاد الخارجي ؛
3. إصلاح النظام المالي من خلال اعتماد أساليب الانضباط المالي على أساس:
- تخفيض الإنفاق العام وتحرير الموارد للقطاع الخاص،
- تحسين شبكات الهياكل الأساسية اللازمة لتعزيز قدرة القطاع الخاص .
- توظيف وظائف القطاع العام وتأجيل رفع موظفي الخدمة المدنية لحين تحقيق الانضباط المالي.
4. إدخال برنامج الخصخصة الوطني الذي يهدف إلى انتقال المؤسسات إلى نظام الملكية الخاصة. سجلت الشركات المملوكة للدولة تدهورا في مستويات أدائها ، وهو ما ينعكس في زيادة الصعوبات المالية لهذه الشركات بسبب الانخفاض الحاد في الفوائد التشغيلية في عام 1986. وقد دفعت هذه الصعوبات المالية الدولة إلى وقف إنشاء مؤسسات عامة جديدة أو زيادة الاستثمار العام القائم من أجل مواجهة التشوهات الهيكلية المتأخرة لشكل تشغيل القطاع العام ، ونقص الكفاءة في إدارة المؤسسات العامة ، وضعف الهيكل المؤسسي ، ونهاية عدم القدرة على الوفاء بمسؤولياتها وتدهور ديون المؤسسات العامة. في نفس الوقت :

- اعتمدت الدولة برنامجا لإعادة هيكلة بعض الشركات.
- إزالة الآخرين عن طريق دمج والتصفية .
تعتبر هذه الخطوات شروطا طبيعية لنقل هذه المؤسسات العامة إلى القطاع الخاص الذي يديرها بطريقة علمية أكثر كفاءة. وفي نفس الوقت .

- وضعت السلطات الماليزية لوائح تضمن منع الاحتكارات العامة وتمهد الطريق للمنافسة المحلية والدولية.
- تقرر أيضا أن تضمن الدولة حقوق الموظفين في المعاشات التقاعدية وتستخدم عائدات الشركات المباعة لتسوية الديون الحكومية المحلية والأجنبية .

5. تحرير الأسواق المالية والمالية باعتباره حجر الزاوية في الجهود الرامية إلى إصلاح المؤسسات العامة ونقل الملكية إلى القطاع الخاص من جهة ، وتكييف وإنجاز خطوات الإصلاح الاقتصادي من جهة أخرى. لذلك ، اتخذت الدولة خطوات مهمة لتحرير البنوك التجارية وتعزيز سلطات البنك المركزي. في عام 1989 ، أنشأت السلطات الماليزية نظاما شاملا للإشراف على جميع المؤسسات المالية العاملة في البلاد ، بالإضافة إلى نظام موحد يأخذ في الاعتبار المخاطر المحتملة عند تحديد متطلبات رأس

المال للمؤسسات المالية. في مجال نتائج برنامج إصلاح التكيف الاقتصادي (1986-1990)، يمكن القول أن استجابة الاقتصاد الماليزي لهذا البرنامج كانت كبيرة جدا. ويمكن أن يعزى هذا استجابة عالية ل 2 العوامل الرئيسية :

- العامل الأول أعطى حركة متغيرات الاقتصاد الكلي طابع الاستقرار النسبي ، في اتصال مع عدم وجود توقعات التضخم من عملية الإصلاح الاقتصادي ، وعدم وجود دعم لنموها .

- العامل الثاني هو عدم وجود سياسة التجارة الخارجية الموجهة نحو الاستيراد ، والتي توفر الحوافز اللازمة لدعم نمو الصادرات وتعزيز أنشطة الإنتاج نحو قطاع التصدير.

في سياق هذه البيئة الاقتصادية المستقرة وتلك السياسات التجارية العدوانية للصادرات ، بشر عام 1987 بعدد من المؤشرات الاقتصادية المرضية للاقتصاد الماليزي. وهكذا ، في الوقت الذي سجلت فيه غالبية البلدان النامية انخفاضا واضحا في هذا المعدل ، شهدنا زيادة في معدل نمو الدخل الحقيقي لماليزيا ، وكان هذا التحسن مدفوعا بازدهار الصادرات الصناعية لماليزيا. منذ عام 1988 ، كان الاستثمار والاستهلاك المحلي المحرك الرئيسي للتوسع الاقتصادي ، ولم تتغير قوة الصادرات الصناعية. بحلول عام 1989 ، تجاوزت الصادرات الصناعية نصف إجمالي صادرات ماليزيا ، مما ساهم في انخفاض تقلب الحساب الجاري لماليزيا بسبب التقلبات في أسعار المواد الخام في السوق العالمية. في الوقت نفسه ، عاد نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي إلى الظهور بوضوح ، ولا يزال التضخم تحت سيطرة السياسات النقدية والمالية. أما بالنسبة للتوازن الاقتصادي الخارجي ، فيمكن الإشارة إلى أن الحساب الجاري حقق فائضا كبيرا في بداية برنامج إصلاح التعديل ، خاصة في عامي 1986 و 1987.1988 و بحلول عام 1989 ، وعاد الرصيد إلى مستويات التوازن نتيجة زيادة واردات السلع الرأسمالية اللازمة لتحقيق التوسع الاقتصادي اللازم. كما تميل نسبة الدين الخارجي إلى الناتج القومي الإجمالي إلى الانخفاض إلى 43٪ ، وبحلول عام 1989 ظلت الاحتياطيات الخارجية عند مستوى مطمئن. أما بالنسبة لرصيد رأس المال ، فقد أصبح تدفق رأس المال إلى الاقتصاد الماليزي واضحا ، وفي عام 1989 وصل إلى 5 ٪ من الناتج القومي الإجمالي. قام رأس المال الأجنبي بتمويل ما يقرب من ربع تكوين رأس مال القطاع الخاص ، الموجه بشكل أساسي إلى قطاع النفط والتصنيع ، الذي يتجه إلى الأسواق الخارجية. شهدت الأعوام 1990 و 1991 و 1992 اتجاهها متزايدا لمتغيرات الاقتصاد الكلي ، وتحسنا واضحا في أداء الاقتصاد الوطني الماليزي

ثانيا. تجربة التمويل البديل في ماليزيا:

ربما كان أهم هذه العوامل هو الاضطرابات العرقية في أواخر عام 1969 من قبل المسلمين الملايو احتجاجا على هيمنة الصين على القطاع التجاري وعدم المساواة في الدخل والثروة ، على الرغم من حقيقة أن الملايو يشكلون جزءا كبيرا من سكان البلاد. منذ نشأتها ، حظيت التجربة بدعم حكومي كبير في جميع الجوانب ، لتصبح واحدة من أنجح التجارب التي تقرر بين الأنظمة الإسلامية والتقليدية. من خلال هذا البحث ، سأحاول توضيح تاريخ البنوك الإسلامية في ماليزيا والواقع الحالي في النظام المالي للبلاد .

1. ظهور البنوك الإسلامية في ماليزيا :

بدأت قصة البنوك الإسلامية في ماليزيا في عام 1963 عندما أصبح المسلمون مهتمين بصنع آليات لتوفير المال لتمكينهم من أداء فريضة الحج ، وأسسوا منظمة تسمى تافون حاجي (تافون حاجي) تأسست في 1962-11. ولد في

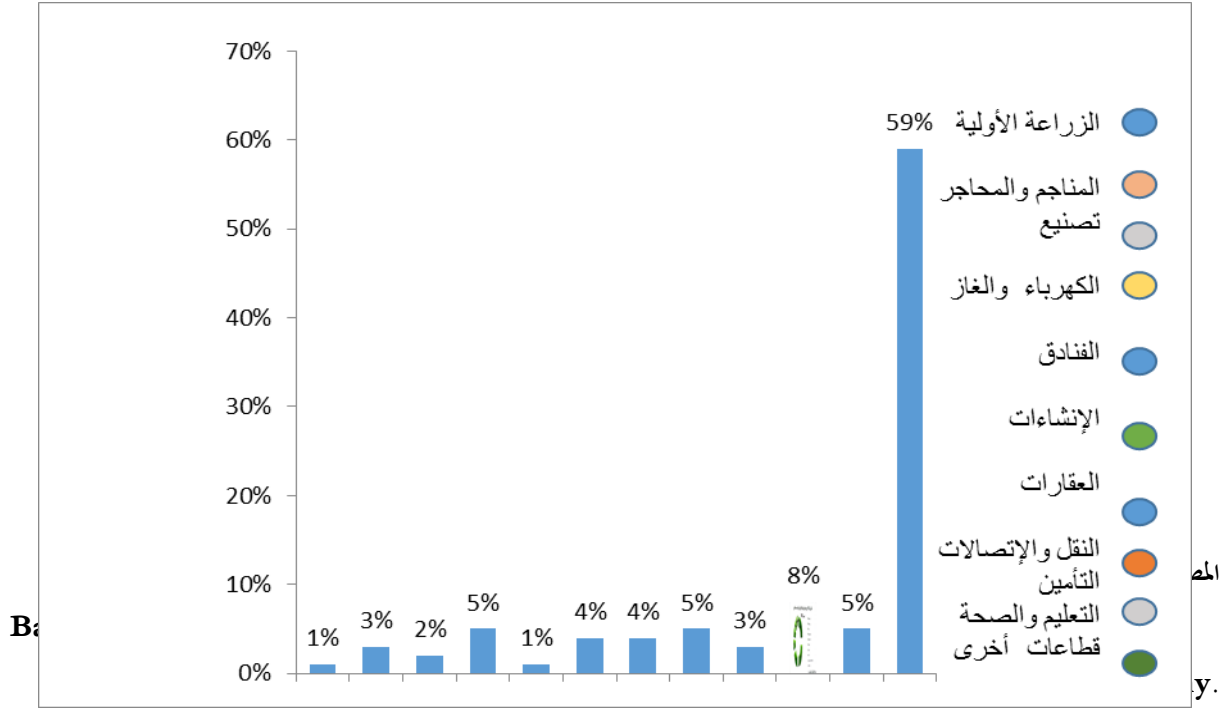
الولايات المتحدة ، وبدأ العمل رسميا في عام 1963. وتعود فكرة إنشاء الصندوق إلى الاقتصادي "إنكو عزيز أونغكو عزيز" عندما دعا إلى إنشاء مؤسسة غير ربحية تقوم على توفير المال للماليزيين الراغبين في الحج ، والامتثال للشريعة الإسلامية والاستثمار بطريقة لا تشمل الأرباح المكتسبة من البنوك التقليدية. وقد حققت هذه المؤسسة نظام الادخار الخدمة الإسلامية بعيدا عن مشاكل البنوك الربا. بدأ اهتمام الحكومة بعمل البنوك الإسلامية المستقلة في عام 1981 عندما أنشأت هيئة عامة من عشرين خبيرا مصرفيا لدراسة إمكانية تشغيل البنوك الإسلامية في ماليزيا وتقديم النتائج للحكومة ، وكانت النتائج إيجابية. وقد تجسد ذلك في 1983-4-7 بإصدار قانون الصيرفة الإسلامية. أعطى بنك نيجارا السلطة الكاملة للإشراف على البنوك الإسلامية وتنظيمها ، واستمر غرضه في 1983-7-1 ، مع إنشاء أول بنك إسلامي مستقل تحت اسم "البنك الإسلامي" ، وفقا لمبادئ الشريعة الإسلامية ، في إطار استراتيجية الحكومة الماليزية لدعم المسلمين الملايو. في عام 1993 ، قدم بنك نيجارا ماليزيا نظاما للأنظمة المصرفية الثنائية أو الفروع الإسلامية للبنوك التقليدية يسمى "النظام المصرفي الإسلامي" لتسريع انتشار المنتجات المصرفية الإسلامية للعملاء المحليين في أقصر وقت ممكن time.As ونتيجة لذلك ، سمح للبنوك التقليدية بالمشاركة في توفير المنتجات المصرفية الإسلامية من خلال 24 بنكا تقليديا. استجبتا لتقديم المنتجات والخدمات المصرفية الإسلامية من خلال 1663 فرعاً . بعد الأزمة المالية لعام 1997 ، والبيئة المتغيرة للخدمات المصرفية الإسلامية في ماليزيا ، سمحت الحكومة بإنشاء بنك إسلامي ثان ، بنك "تجارة ماليزيا"

في عام 1999 ، سرعت الحكومة من تقدم الصناعة المصرفية الإسلامية ، وفي أعقاب مخطط القطاع المالي الذي تم تقديمه في عام 2001 ، بدأ البنك المركزي الماليزي في إغلاق الفروع الإسلامية وتشجيعها على تحويلها إلى كيانات مصرفية إسلامية كاملة.

يوجد أدناه الرسم البياني رقم (01) الذي يمثل توزيع التمويل الإسلامي على القطاع في عام 2015 ، مما يعني أن هناك إمكانات كبيرة للمنتجات المصرفية للقطاع العام ، حيث تم استخدام حوالي 59٪ من التمويل داخل قطاع الأسرة ، وهناك مجموعة واسعة من المنتجات الإسلامية المتاحة لشراء العقارات ، مثل عقود المشاركة والإيجارات والمرابحة السلع

الشكل البياني 1: توزيع التمويل المصرفي في ماليزيا حسب القطاع

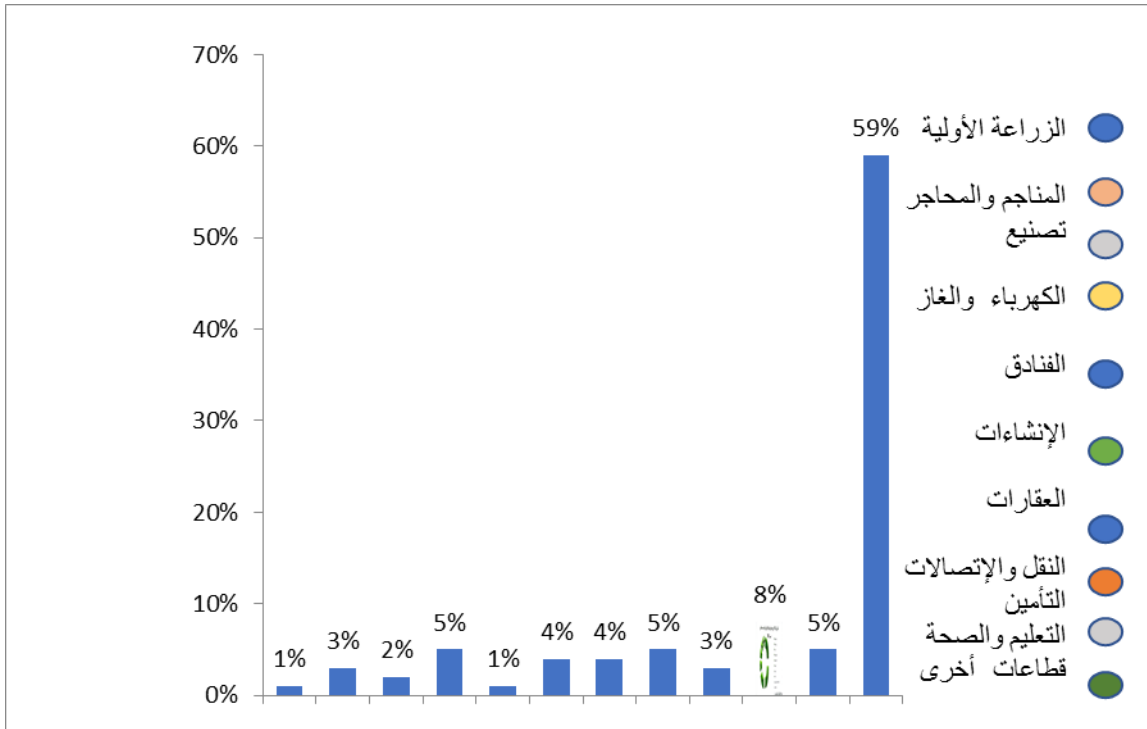
2015



من جهة أخرى أدى التطور التدريجي للنظام المالي الإسلامي في ماليزيا إلى الاهتمام المتزايد من قبل المجتمع الدولي بالتمويل البديل (نظرا لارتباطه الوثيق بالأنشطة الاقتصادية والركائز الأساسية كالنزاهة والشفافية وتقاسم المخاطر وحظر التجاوزات والمضاربة)، مما جعلها مركزا ماليا اسلاميا دوليا (MIFC) ، ووفر هذا البرنامج لماليزيا منصة لتوسيع نطاق وصول الخدمات المالية الإسلامية إلى الأسواق الدولية وفتح المجال للمؤسسات المالية لتوسيع الأنشطة المالية الإسلامية من خلال الاستفادة من وجود النظام المالي الإسلامي الشامل والبيئة الداعمة، تعزز ذلك، أيضا بوضع مخطط ثلاثي طويل المدى لنظام المالي في إطار "رؤية 2020" وهو خطة استراتيجية ترسم الاتجاه المستقبلي للنظام المالي ومن أهم أهدافها مسألة تدويل التمويل البديل .

في مختلف البلدان، ظل تمويل القطاع المصرفي الإسلامي مركزًا بشكل أساسي في قطاعات العقارات والتمويل الأسري والشخصي والبناء (انظر الشكل البياني 02) . وهذا أمر متوقع نظرًا لأن تمويل البنوك الإسلامية مرتبط بشكل أساسي بقطاع العقارات ويقتصر على الأنشطة المتوافقة مع الشريعة الإسلامية. وفي حين كان التمويل لهذه القطاعات الرئيسية يرجع بشكل أساسي إلى إعادة فتح الاقتصاد والتعافي، إلا أنه في حالات محددة كان يرجع أيضًا إلى سياسات حكومية متعمدة في مختلف البلدان.

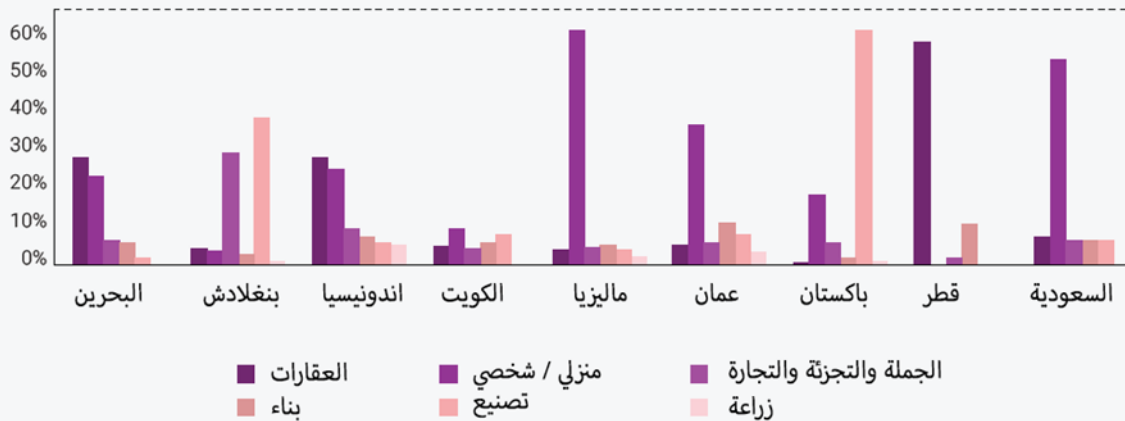
الشكل البياني 02: التركيب القطاعي للتمويل المصرفي الإسلامي حسب البلد (2022)



Islamic financial services industry stability report 2023margin 37

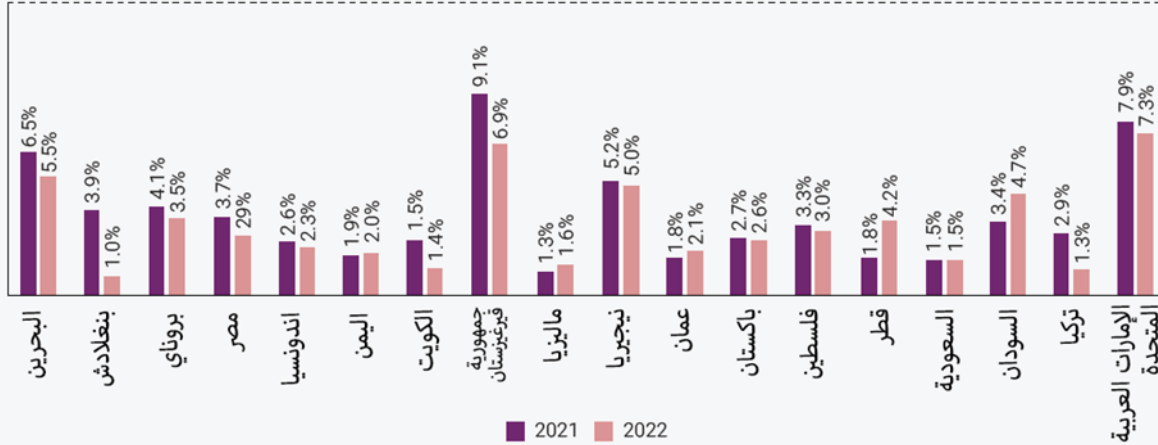
وبالرغم من اهتمام البنوك الإسلامية بقطاعي العقارات والأسر، فإن حصتها المقابلة من إجمالي التمويل غير المهيكل أقل. و هذا يتناقض بشكل صارخ مع قطاع التصنيع. وقد تباينت التركيبة القطاعية لكل من التمويل و التمويل غير المهيكل بشكل كبير بين البلدان، و قد لا يعكس المتوسط المرجح وجهة نظر متوازنة لتمويل القطاع الاقتصادي العالمي للخدمات المصرفية الإسلامية الدولية. و يظهر هذا التمويل المحدد على أساس كل دولة على حدة كما يوضحه الشكل البياني 3 و على أساس قطاعي في الشكل البياني 4.

الشكل البياني 3 : متوسط التمويل المتعثر الإجمالي في المصارف الإسلامية إلى إجمالي التمويل حسب البلد (2021-2022)



Islamic financial services industry stability report 2023margin 38

الشكل 4 : حصة المصارف الإسلامية من التمويل بالعملة الأجنبية وحصة التمويل بالعملة الأجنبية كنسبة من إجمالي التمويل والتمويل حسب البلد (2022)

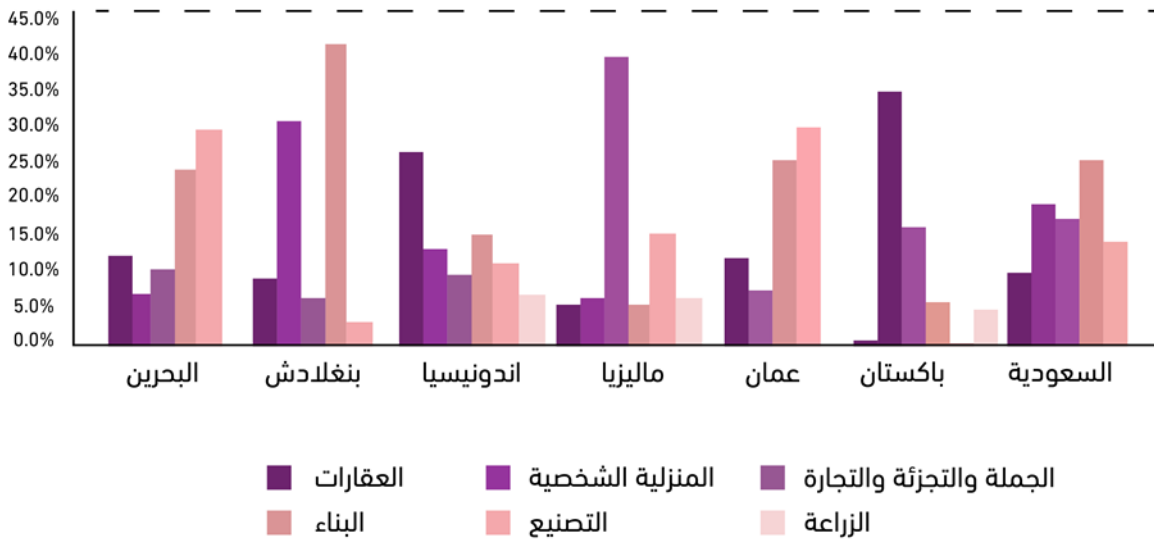


وشكلت المملكة العربية السعودية 32.9% (2021: 30.6%)، مما يشير إلى زيادة في حصتها النسبية مع الاحتفاظ بمكانتها كقوة رئيسية في مجال الخدمات المصرفية الإسلامية. وبسبب تأثير العقوبات الاقتصادية وانخفاض قيمة العملة، انخفضت حصة إيران من أصول الخدمات المصرفية الإسلامية العالمية بشكل أكبر لتبلغ 16.2% (2021: 17.0%). واحتفظت ماليزيا بالمركز الثالث بمعدل نمو بلغ 11.1%، مع انخفاض طفيف مقارنة بعام 2021 بنسبة 11.2%. وتستمر ماليزيا في تحقيق نمو في أصولها المصرفية، على الرغم من معدل النمو الأقل قليلاً بسبب حصة أصغر من أصول الخدمات المصرفية الإسلامية مقارنةً بدول أخرى، مثل المملكة العربية السعودية في المركز الأول، مع زيادة في معدلات النمو مقارنةً بعام 2021. وتم تسجيل تحسينات طفيفة في الدول الثلاث الأخرى: دولة الإمارات العربية المتحدة بنسبة 10.8% (2021: 10.0%)، والكويت بنسبة 6.6% (2021: 6.3%)، وقطر بنسبة 6.6% (2021: 6.6%)، وتشكل الدول الست الأولى في عام 2022. ومع ذلك، تحسن الوضع الاقتصادي وظروف العمل، وظل الطلب المحلي قوياً في هذه الدول، كما يوضحه الشكل البياني رقم 5

الشكل البياني 5: أصول المصارف الإسلامية المحلية (مليار دولار أمريكي) وحصة سوق المصارف الإسلامية العالمية (نسبة

مئوية) (2022)

التركيب القطاعي لرأس المال العامل في المصارف الإسلامية حسب البلد (2022)



Islamic financial services industry stability report 2023 margin24

ركز هذا البحث على طبيعة التجربة الماليزية في مجال الصيرفة الإسلامية والتي تعد إحدى التجارب الرائدة والتي استطاعت أن تحقق قفزة هائلة من بلد فقير بعد استقلاله عن بريطانيا، إلى دولة تطمح أن تكون في مصاف الدول المتقدمة عام 2020، ولقي التمويل البديل في ماليزيا دعما حكوميا منذ بداياته ووضعت الأطر القانونية والرقابية الداعمة له ولعل أبرزها كان في سنة 2013 بتعزيز الإطار التنظيمي والرقابي للصناعة المالية الإسلامية باعتماد قانون الخدمات المالية الإسلامية. كما بين البحث أن البنوك الإسلامية تتنافس مع البنوك التقليدية بدلا من المنافسة بينها مما أدى إلى التركيز على البدائل الإسلامية للمنتجات التقليدية واتباع المعايير التقليدية في تسعير المنتج، وهكذا فإن العائد على الودائع وتكاليف التمويل في البنوك الإسلامية ستكون مماثلة للبنوك التقليدية. لذلك من الضروري مراعات ما يلي :

- تحقيق روح مقاصد الشريعة في تكوين المجتمع المتوازن، وتداول الثروة، والتوزيع العادل للدخل واستقرار النظام المالي. تحقيق المستلزمات الواجب توفرها لنجاح النظام المالي الإسلامي المنشود كالالتزام بالضوابط الشرعية الأخلاقية والسلوكية التي من شأنها التقليل من إشكالية المخاطر الأخلاقية ومخاطر عدم تماثل المعلومات. .
- التأكيد على أهمية وجود مؤسسات قانونية وتنظيمية تشرف عليها الدولة لتعزيز وتقوية الالتزام بهذه الضوابط مما قد يسمح بتعزيز فرص الحصول على التمويل من قبل شرائح مختلفة من المجتمع.

• حرص ماليزيا على المبادئ الإسلامية لتجربتها الاقتصادية والتنموية، منذ استقلالها وتولي تنكو عبد الرحمن رئاسة وزرائها عام 1957، وتأكيد على إقامة أسس الدولة الماليزية على الالتزام بتعاليم الإسلام في القضاء على الجهل والفقر والمرض، وإن لم يعلن تبنيه للتعاليم الإسلامية صراحة . تبعه تون عبد الرازق عام 1975 الذي كان أكثر وضوحاً في تبنيه شعارات إسلامية تواكبت مع الصحوة الإسلامية التي عمت العالم الإسلامي في السبعينيات، ثم كانت المرحلة الثالثة الأكثر صراحة في تبني المنهج الإسلامي مع بداية الثمانينيات مع تولي محاضر محمد رئاسة الوزراء.

نتائج التجربة الماليزية في التمويل البديل:

حققت التجربة الماليزية في الصيرفة الإسلامية مجموعة من النتائج الإيجابية على المستوى الاقتصادي والاجتماعي والديني،

منها:

على المستوى الاقتصادي

ارتفعت حصة سوق التمويل البديل في ماليزيا من 0.2% سنة 1983 إلى 42% في 2022، مما يجعل ماليزيا أكبر مركز صيرفة إسلامية في العالم، تقدم البنوك الإسلامية في ماليزيا مجموعة واسعة من المنتجات والخدمات المصرفية، مع تنوع المنتجات والخدمات. بما في ذلك الحسابات المصرفية، القروض، التمويل التجاري، وتمويل المشاريع، أسواق الأوراق المالية تتوسع البنوك الإسلامية الماليزية بشكل كبير في الخارج، حيث تمتلك فروعاً في أكثر من 50 دولة.

على المستوى الاجتماعي

تقدم البنوك الإسلامية في ماليزيا مجموعة واسعة من المنتجات والخدمات المصرفية التي تلبي احتياجات جميع فئات المجتمع، بما في ذلك الفئات المحرومة والفقراء. ساهمت التجربة الماليزية في تعزيز الشمول المالي في البلاد، حيث أصبح من السهل الحصول على الخدمات المصرفية

على المستوى الديني

ساهمت التجربة الماليزية في نشر الشريعة الإسلامية من خلال تطبيقها في القطاع المالي كما ساهمت في تعزيز القيم الإسلامية في المجتمع الماليزي.

نتائج الدراسة

- تعد تجربة ماليزيا من التجارب الناجحة في التوجه الاسلامي.
- استيعاب مدخرات جامدة في نسبة اعمال ذات توجه اسلامي.
- قبول شعبي كبير بغض النظر على الدين و العرق.
- الدعم الحكومي القوي للصيرفة الاسلامية.
- حصد قاعدة عملاء قوية من المسلمين.
- تطوير منتجات إسلامية مبتكرة.

الدروس والتوصيات:

- في ظل القيم الإسلامية وتطبيق مبادئ الاقتصاد الإسلامي حققت ماليزيا ارتفاعا في معدلات التنمية البشرية، والقضاء على الفقر والبطالة، وحققت طفرة في الصادرات. من خلال:
- أهمية وجود دور للدولة في بناء التنمية، والقدرة على استرداد دورها في أوقات الأزمات .
 - أهمية التدرج في تبني تجربة المؤسسات المالية الإسلامية من قبل الدولة .
 - الاعتماد على الذات ورفض محاولات الهيمنة على الأجندة الوطنية للتنمية.
- يمكن الاستفادة من التجربة الماليزية في الجزائر ولتحقيق هذه الاستفادة يمكن إتباع جملة النقاط التالية :
- توفير الإطار القانوني الداعم لهذه السوق من خلال تأسيس هيئة أوراق مالية تتكفل بإنشاء سوق أوراق مالية إسلامي وتطويره.
 - تكوين وتدريب الكوادر لتحسين المناخ العلمي والعملية للصناعة المالية الإسلامية.
 - تأسيس سوق ثانوية خاصة بالمعاملات الإسلامية.
 - الالتزام بمعايير هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية.

المراجع:

- 1-Saleh Ali Hussein, ISLAMIC BANKING REVOLUTION IN MALAYSIA:
A REVIEW, Humanities & Social Sciences Reviews, Vol 7, No 4, 2019, p267-68.
- 2-[https://www.bnm.gov .my/-/monthly-statistical-bultin-decembre](https://www.bnm.gov.my/-/monthly-statistical-bultin-decembre) 2015 bank
negara.BIMB
- 3-GherdaineAbdoulouhed : la privatisation des entreprises publiques à la lumières
des expériences antérieurs dans ce domaine, thèse de magistère1999 p 248-252
- 4-Khiyar abdall, Malaysia: 30years of Islamic banking,(international business &
economic research) www.cluteinstitute.com.
- 5-غرداين عبد الواحد خصوصية المؤسسات العمومية على ضوء التجارب الدولية في هذا المجال رسالة الدكتوراه جامعة وهران.
2013. ص 438
- 6-ساعد، ابتسام. خوني، رابح. تجربة المصرفية الإسلامية في ماليزيا، مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة
بسكرة الجزائر. عدد 30. 2017.
- 7- Muhammad Ridhwan AB Aziz, Islamic Banking and Finance in Malaysia:
System, Issues and Challenges, USIM Publisher, Malaysia, 2013,p:11.
- 8- Norma Md. Saad& Others, Macro Economic Application in South East Asian
Countries,, International Islamic University Aof Malaysia Press, Kuala Lumpur, 2004,
p:52.
- 9-الإسلام ومتغيرات العصر متاح على http://elazhar.com/conf_au/12/11.asp
- 10-Islamic financial services industry stability report 2023 margin38
- 11- سري، حسن. الاقتصاد الإسلامي مبادئ وأهداف وخصائص، (الإسكندرية: مركز الإسكندرية للكتاب، د.ط.
2007، ص 12-26.